التهديدات التركية.. والجاهزية العراقية

حسين علي الحمداني

بالتزامن مع الكثير من المشاكل والأزمات التي تعصف بالمشهد السياسي العراقي، واختلاف وجهات النظر بين الشركاء في العملية السياسية في البلد، برزت أيضاً مخاطر كثيرة خارجية، بدأت تأخذ منحنيات خطيرة في الأيام الأخيرة، خاصة ما يتعلق منها بعمليات القصف بالمدفعية والطائرات لقرى كردستان العراق من قبل الجانبين الإيراني والتركي لملاحقة عناصر معارضة للحكومتين التركية والإيرانية.

هذه المخاطر أو التحديات تمثل أخطر ما يمكن أن يواجهه العراق في هذه المرحلة ، خاصة وإن الموقف السياسي وإن كان شاجباً ومستنكراً ، إلا أنه بالتأكيد لم يكن بمستوى هذه التحديات ودرجة تأثيراتها على العراق ، وهذا ناجم من اختلاف وجهات نظر الشركاء في العملية السياسية في البلد لهذه الأحداث وغيرها، وهذا ما يضعف القرار السياسي العراقي لصالح الدول المجاورة وقد يفسره البعض بأنه ضوء أخضر أو ما شابه ذلك .

وأبرز هذه المخاطر والتي وصلت لذروتها يتمثل بتهديد تركيا بشن هجوم برّي لإقليم كردستان بحجة مطاردة مسلحي حزب العمال الكردستاني ، علينا أن نتوقف عنده أكثر من مرة ، أولاً في معنى الهجوم البري ذاته والذي سيكون إعلان حالة حرب مع قوى معارضة داخل أراضي دولة أخرى لا ناقة لها ولا جمل في هذا الصراع سوى أنها مجاورة وبتضاريس جغرافية معقدة جدا ، ومن جهة أخرى عن موقف أمريكا باعتبارها حتى هذه اللحظة مسؤولة أمام المجتمع الدولي في الحفاظ على أمن وسيادة العراق بموجب قرارات أممية سعت أمريكا لأن تسبغها الصفة القانونية وتوثقها في وثائق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على إنها دولة محتلة للعراق ، ومن جهة ثالثة فإن شن هجوم بهذا الحجم الذي صورته وسائل الإعلام يعني في ما يعنيه بأن تركيا بلد غير ديمقراطي ومازال يتعامل مع المعارضين بالقوة وليس الحوار، وبالتالي لا يمكن أن تكون تركيا مثالاً يحتذى به في عالمنا ومنطقتنا طالما إنها تبتعد عن لغة الحوار وتجنح للقوة العسكرية في التعامل مع المعارضين وإن كانوا أقليات في بلدهم ، لأن النظم الديمقراطية بقدر ما تعني حكم الأغلبية فإنها أيضا مسؤولة عن حماية الأقليات وإعطائهم حقوقهم بعيداً عن الإقصاء والتهميش والمطاردة والعنف.

نعود للهجوم البري المتوقع خاصة وإننا سمعنا بعض التصريحات لنواب عراقيين يؤكدون قدرة العراق على صد الهجوم البري، وأيضا هنا علينا أن نسأل عن آليات صد هذا الهجوم ونحن بلد لا يمتلك طائرات أو مدفعية أو دبابات أو حتى بنادق قتال متقدمة كتلك التي تمتلكها الجيوش الأخرى في العالم .ولا ننسى بأننا لم نستطع منع القصف المتواصل سواء من الجانب التركي أو الإيراني في الأسابيع الماضية ، أي بالمفهوم العسكري نحن لا نمتلك قوة ردع في أدنى درجاتها لمواجهة المخاطر الخارجية المحتملة.

وبالتأكيد نحن لا نعول على أمريكا بأن تصد بالنيابة عنا هذا الهجوم المتوقع وحسب التهديدات الواردة من تركيا وتضحي واشنطن بمزيد من جنودها على حدودنا الشمالية التي هي الحدود الجنوبية لحلف الناتو التي تشكل تركيا قاعدة مهمة من قواعده ، بل قاعدة ذات تأثير كبير في الشرق الأوسط خاصة بعد أن تم نشر منظومة ردع كبيرة وواسعة في الأراضي التركية من قبل أمريكا وحلف الناتو .

وبالتالي فأمريكا ليست مستعدة بأن تدخل في صراعات المنطقة التي هي عبارة عن أزمات داخلية تحاول دول الجوار تصديرها للعراق بآليات وطرق عديدة أهمها بالتأكيد قصف القرى وتهجير العوائل من أجل مطاردة معارضيها داخل أراضينا التي يعرف الجميع بأنها لا يمكن السيطرة عليها لتضاريسها المعروفة ولتداخل الحدود وهذا ليس عذراً نعلل به تواجد بعض هؤلاء ولكنها حقيقة يعرفها الجميع . وحقيقة الأمر فإن ما يحدث سواء في إيران أو تركيا من أزمات داخلية من المفترض أن لا تعنينا ولا تؤثر على سيادتنا وأمننا الوطني ،ولا تشكل عبءاً علينا خاصة في ظروف كالتي مر ويمر بها العراق الذي مازال يعاني من مخلفات الشمولية وتداعياتها التي أوصلت البلد لأن يكون تحت وصاية الاحتلال منذ عام ٢٠٠٣ ، مما أدى لفقدانه جزءاً مهماً من قوته العسكرية .

وبالتأكيد فإن على الأصدقاء في تركيا وإيران معاً اللجوء للحوار مع القوى المعارضه لهما بدل استخدام القوة التي لا تؤثر على معارضيهم فقط بل تؤثر على مواطني كردستان العراق وأمن وسيادة العراق بصورة عامة .

وهذه الحالة من القتال بين الحكومتين الإيرانية والتركية مع معارضيهما في أراضينا جعلت حالة من القلق والخوف تسيطر على السكان الذين نزحوا من قراهم ، والسبب في إن القتال مستمر والتهديدات مستمرة بين كل الأطراف دون وجود بارقة أمل باللجوء للحوار وتجاوز مرحلة القتال والقصف أو حتى التهديد بالهجوم البري الذي لا يمكن أن يكون خياراً لدولة باتت أنموذجاً في الديمقراطية في المنطقة.

والشيء المهم هو أن تكون تصريحات نوابنا واقعية وبعيدة عن الشعارات ، والواقعية هنا مطلوبة جداً لأنها ستضع الكثير من النقاط على الحروف وأهمها بالتأكيد عملية بناء القوات المسلحة العراقية وتجهيزها لأننا نعيش في منطقة تعج بالأحداث والحروب وبالكاد يمكن إسكات مدافعها يوماً ما.

نازيون وإسلاميون!

فريدة النقاش

كلما اقترب موعد الانتخابات العامة زادت مخاوف الديمقراطيين من أن يقفز الإسلاميون من سلفيين وإخوان مسلمين إلى السلطة في ظل الاضطراب العام وحقيقة أنهم منظمون وأغنياء، وتزداد المخاوف على مستقبل البلاد، وتعود إلى الأذهان ذكرى صعود النازيين وهتلر إلى السلطة في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية في ظل أزمة عميقة واجهتها أوروبا الرأسمالية أدت إلى الكوارث بدءا بالحرب ذاتها وانتهاء بحكم النازية.

ويغضب البعض من المقارنة – القاسية – للجماعات الإسلامية بالنازيين وذلك دون أن يتوقفوا أمام حقيقة التشابهات في الفكر والممارسة بينهما بل في الظروف التي دفعت بكل منهما إلي مشارف السلطة ثم السلطة الفعلية للنازي. وتعتمد كل من النازية والإسلام السياسي على هشاشة الثقافة لدى الجمهور الواسع رغم أن النازية جاءت من المنبع القومي «ألمانيا فوق الجميع» والإسلام السياسي جاء من المنبع الديني ولهذا كانت الطاعة العمياء والخضوع الروحي المطلق والفوري للزعيم – الأمير – أو المرشد حيث تكمن قوة التنظيم لا في الذكاء والاستقلال الفكري والإرادة الحرة لكل أعضائه بل في هذا الانصياع للقائد، الرجل لأن المرأة في نظر الأيديولوجيتين هي أم منحية قبل كل شيء.

يتساءل قارئ كيف تحدد جماعة الإخوان المسلمين قائمة بمرشحي الإخوان في انتخابات نقابة الأطباء ثم تبلغها لأعضائها الأطباء وعليهم السمع والطاعة!!

وفي الحالتين فإن الأيديولوجية بسيطة جدا وتبسيطية تعبوية تتوجه إلى الجمهور العريض باعتباره محكوما بغريزته أو قطيعا يمكن أن يساق، ولنا في خبرة استفتاء مارس الماضي على التعديلات الدستورية درس ثمين في تطبيق هذه الأفكار التبسيطية حين عبأ الإسلاميون جماهير واسعة باسم قيادتها إلى الجنة إذا ما صوتت بنعم، وبعد النتيجة انطلق شعار «غزوة الصناديق» حين خرج السلفيون إلى العلن وقرروا ممارسة السياسة بعد أن كانوا قد تفرغوا للدعوة حين قمعهم نظام الفساد والاستبداد، ويتمنى الكثيرون أن يكون عملهم في النور بابا لتعديل أفكارهم وممارستهم. وفي الممارسة الواقعية للحكم قمعت النازية كل القوى السياسية الأخرى باعتبارها هي ذاتها أي النازية تجسيدا للأمة بكل طبقاتها، وإذا ما استعدنا قول «حسن البنا» «نحن لا نعترف بأي نظام حكومي لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يستمد منه، ولا نعترف بهذه الأحزاب السياسية، ولا بهذه الأشكال التقليدية التي أرغمنا أهل الكفر أعداء الإسلام على الحكم بها».. سوف يفاجئنا التشابه. ويقودنا هذا القول للتعرف بسرعة على النزعة البراجماتية والقدرة على التلون التي يتمتع بها «الإسلاميون» الذين يقولون الآن إنهم يريدون بناء دولة مدنية ديمقراطية، ويصرح أحد قادتهم «خيرت الشاطر» سنة ٢٠٠٥ «نحن نحترم حقوق جميع الجماعات السياسية والدينية»، كما أنهم ينفون الاتجاه للعنف بينما يقول لنا تاريخهم إن كل الجماعات المسلحة التي قتلت السياح والمواطنين الأقباط خرجت من معطفهم حتى أن أحدا لم يعد يصدق أنهم نبذوا العنف فعلا والقراءة المتأنية لكتابات أحد منظريهم وهو الدكتور «محمد الخطيب» ضد النساء وضد الفن وضد الأقباط الذين وضعهم هم والنساء في مرتبة أهل الذمة والمواطنين من الدرجة الثانية، سوف يعرف أن فتاواه كانت ولاتزال منبعا خصبا للتأسيس الفكري لكل الجماعات الرجعية والظلامية التي تنشط باسم الدين وتقصي كل آخر. ولا ننسى في هذا السياق أن الإخوان المسلمين وربيبتهم حماس في فلسطين هم الذين حولوا قضية فلسطين من قضية تحرر وطني ضد الاستعمار والصهيونية إلى قضية صراع ديني بين الإسلام واليهودية، وبذلك منح وجود حماس في غزة باعتبارها إمارة دينية أكبر مشروعية لإسرائيل كدولة دينية ،وفي تطور الصراع العربي ضد الصهيونية لم تبرز مطالبة إسرائيل بالاعتراف بها كدولة يهودية إلا بعد أن استولت حماس على غزة، وكشفت بصورة سافرة عن عدائها الدفين لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو ما برز جليا في رفضها لخطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة وإغلاق أجهزة التليفزيون في غزة عنوة حتى تمنع المواطنين من الاستماع لرئيسهم.

إن المقارنة بين النازية من جهة وجماعات الإسلام السياسي من جهة أخرى هي مقارنة موضوعية رغم اختلاف المنابع لأن أفكار الطرفين تتأسس على نفس الآلية الداخلية لمنطق الحقيقة المطلقة وتلك هي القيمة الأساسية في كل أصولية، إذ تتصور أنها مالكة هذه الحقيقة وتفرضها عنوة على الواقع حتى لو كان هذا الواقع يعاندها ومن هذه الأفكار والممارسات ينبع عنف كل أصولية، وغربتها عن العصر وارتباطها بكل الدوائر الموغلة في الرجعية في العالم.

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري
ihsanshamran@yahoo.com

صديقي الذي غامر

عندما غامرتَ يا صديقي وجلستَ هناك، فإنك لم تَعُد أفضل مني، رغم إن بعض التفاصيل التي أحببتها طيلة عمرك أصبَحت في متناول يديك. ولكنك إذ غامرت فقبلت أن تُمثّل شعبك في المجلس، أصبحتُ أنا أكثر راحة للضمير منك وأقدر على أن أقول (لا) إذ يتعذر عليك ذلك، بل أحسبُ إنه يستحيل..

أنا الآن لا أمنح تفويضاً أو أمنع آخر، وأنت تفعل هذا، فيُلزْمكُ الموقف أن تكون أميناً على كل (لا) فلسين!

قال السيد إياد علاوي إنه لم يشتر تصريح السيد نوري المالكي حول عدم صلاحية الأول كشريك بـ(فلسين).. ولأنني أتابع منذ فترة طويلة إجراءات البنك المركزي العراقي بحذف الأصفار وإعادة الاعتبار للدينار العراقي ليكون الدولار بحدود دينار ومئتي فلس، بدلاً من المعادلة الحالية التي تضع الدولار مقابل ألف ومئتي دينار تقريباً، فإنني اضطررتُ لسحب ورقة وقلم لتسعير الفلسين بين أكبر سياسيين في البلد (لكونهما رئيسي أكبر كتلتين في البرلمان)..

فالسيد علاوي لا يشتري تصريحات السيد المالكي بفلسين قبل حذف الأصفار من الدينار. وبالتالي يمكن القول بأن الفلسين لا تساوي شيئاً.. وأحسب أن السيد المالكي سيردّ بذات الصيغة، ويقلل السعر إلى فلس واحد !!.. وبعدها تبدأ المناقصة، فيقرر السيد علاوي إن كل ثلاثة تصريحات من السيد المالكي لا تساوي فلساً واحداً. وهكذا تسير دولتنا بين أكبر شخصيتين فيها.

إن تناول المشاكل العصيبة للبلد في الفضائيات تجعل بلادنا وشعبنا (فُرجة) لأمة لا إله إلا الله.. وإن السيد إياد علاوي، الذي كان أول حاكم للبلاد بعد مغادرة السيد بول بريمر، يُعرّض ثقتنا بالسياسيين إلى الخطر عندما يبدو غير مكترث بالوظيفة التي يُمارسُها خصمهُ السيد المالكي.

فالسيد المالكي رئيس الحكومة وأعلى مسؤول تنفيذي في الدولة.. وعندما يشتمه سياسي آخر، مهما كانت رفعته السياسية والوطنية، وتاريخه وحاضره، إنما يشتم الحكومة والعاملين فيها وصولا إلى أصغر كاتب في أبعد مؤسسة عن العاصمة.. وينطبق هذا على السيد إياد علاوي، الذي لا يصح شتمه أو التقليل من مهابته ومكانته، ليس بسبب وضعه السياسي والوطني فقط، ولكنه كان رئيساً للحكومة وأعلى مسؤول تنفيذي في الدولة، فهو يستحق من العراقيين الاحترام والتبجيل لهذه الصفة، فضلاً عن الصفات الأخرى. ومازلنا نخاطبه بـ (دولة السيد إياد علاوي)، مثلما نخاطب السيد المالكي بـ (دولة السيد نوري المالكي).

وبقدر ما يصبح الأمر مُقززاً أن نسمع من رمزي بلادنا تلك اللغة، التي نفهم منها أو بين سطورها، إن فلاناً لا يُعير وزناً لفلان، ويبادله فلان بذات (المشاعر)، يصبح التطاول على كل رمز من الدولة والمجتمع ممكناً ولا حرج فيه.. ويوم يذهب الخوف من التعرّض للآخرين، مهما كانت صفتهم ومنزلتهم ومهابتهم، تذهب القيم التفصيلية في المجتمع، ويستطيع أبناؤنا الإساءة إلينا تأسياً بالكبار.. فيقول ولدك الذي تحبه ويحبك (بابه هذا كلامك ما أشتريه بفلس)، ثم تتطور مقدرته على إزالة الحواجز بينك وبينه، فيسحب عُلبة الدخان ويناولك واحدة منها (دخّن أبو الشباب.. خوش نوعية!).. ثم يتطاول عليك أصدقاؤه، وبين الجدّ والهزل يقولون لك (والله عمو هذا كلامك ما نشتريه بزبانه..).. ويسمعهم السياسيون فيستخدمون (الزبانه) بدل (الفلس).. ثم يسمعهم البنك المركزي، فيستبدل تسمية أجزاء الدينار من الأفلاس إلى (الزباين).. وأنا أتذكر اليوم كيف مات أبي ومات بعدهُ عمي، ولم يدخن الأخير أمام أبي.

فلتنظروا كم عقّد علينا السيدان علاوي والمالكي الحياة.. وأهدرا ثوابتنا!

كاريكاتير

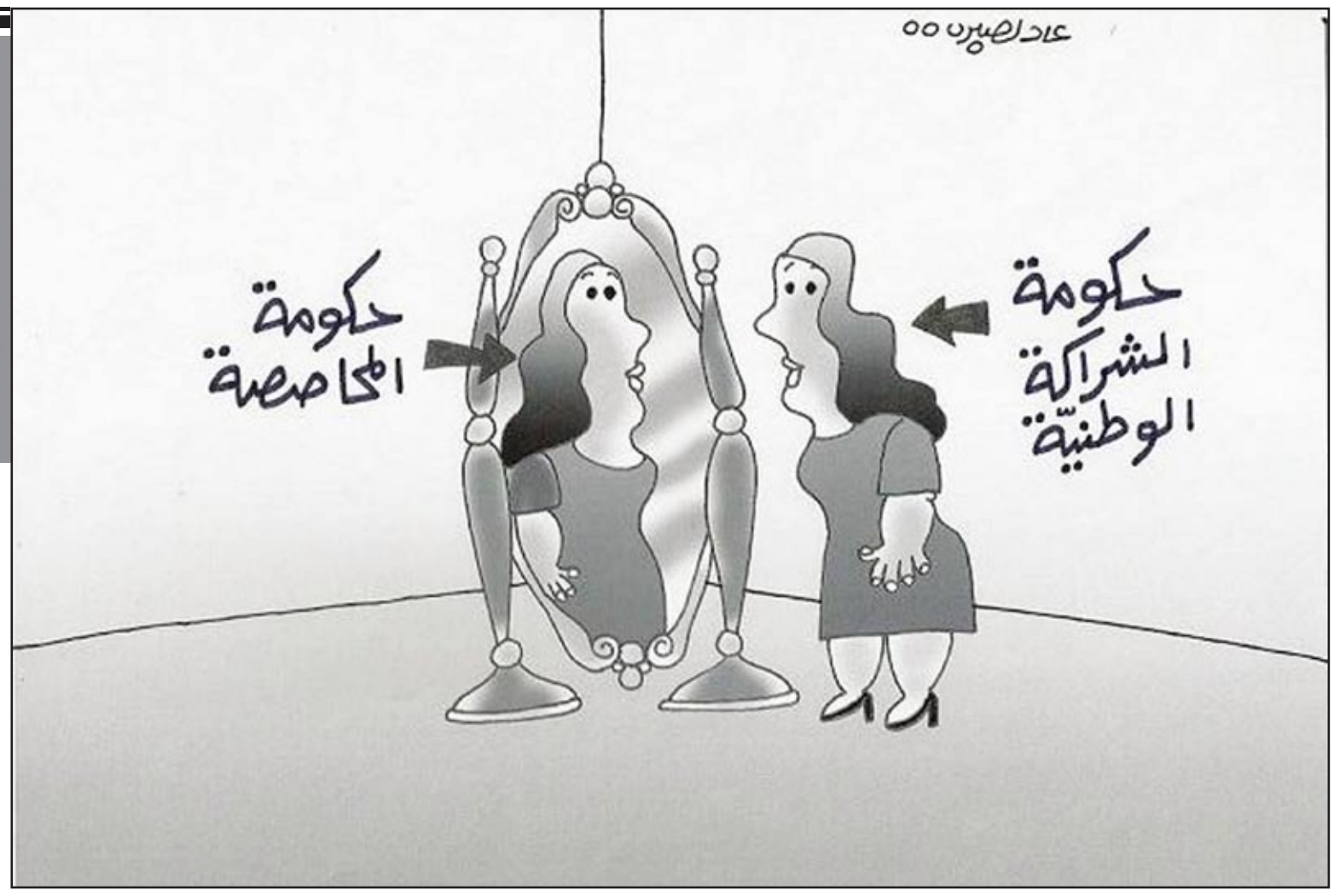

■ عادل صبري

نقابة تتشبّث بالقانون ١٠٠!!

حسين عبدالرازق

تلقيت منذ أسابيع دعوة من مجلس نقابة الصحفيين للمشاركة في أعمال اللجنة التي ستشرف على انتخابات نقابة الصحفيين المقرر إجراؤها يوم الجمعة ١٤ أكتوبر القادم، وهي لجنة مكونة من قدامى النقابيين وشيوخ المهنة أعضاء الجمعية العمومية للنقابة، وتوجهت للنقابة يوم الثلاثاء قبل الماضي لحضور أول اجتماع للجنة مع مجلس النقابة وكلي حماس للمشاركة بأي جهد في أول انتخابات تجري في نقابة الصحفيين بعد سقوط القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣.

والقانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والذي حمل اسم «قانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية»! هو أحد القوانين سيئة السمعة التي صدرت في عهد الرئيس السابق «المخلوع» حسني مبارك وسلب من مجالس النقابات المهنية صلاحياتها في الدعوة لعقد الجمعية العمومية للنقابة وإجراء انتخاباتها طبقا لقانون كل نقابة، وأخضعها لهيمنة لجنة إدارية مكونة من مجموعة من القضاة وسماها «اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات النقابات المهنية»، واشترط لصحة انعقادها حضور ٥٠٪ من الأعضاء فإذ لم يكتمل النصاب تنعقد في المرة الثانية بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء فإذا لم يتحقق هذا النصاب تدعى لمرة ثالثة فإذا لم تكتمل بحضور ثلث الأعضاء يعين مجلس مؤقت يضم عناصر قضائية إلى جانب أربعة أعضاء من أقدم المهنيين المقيدين بالنقابة، وقد أدى هذا القانون إلى إخضاع أغلب النقابات المهنية للحراسة القضائية، وإن كانت نقابة الصحفيين قد نجحت في الإفلات من الحراسة رغم أنها أول نقابة مهنية طبقت هذا القانون في انتخابات مجلسها ونقيبها عام ١٩٩٣، ولكنها واجهت عددا من المشاكل في ظل هذا القانون، فالفصل بين الجمعية العمومية العادية للنقابة والتي تناقش تقرير مجلس النقابة والميزانية وتصدق عليها وبالتالي تناقش مشكلات وقضايا الصحفيين والصحافة وفي القلب منها قضية حرية الصحافة وقضايا الحريات عامة، وبين الجمعية العمومية الخاصة بالانتخابات، أدى إلى عدم انعقاد الجمعيات العمومية العادية إلا في حالتين نادرتين، أولهما عند صدور قانون اغتيال حرية الصحافة عام ١٩٩٥، وثانيهما عام ٢٠٠٦ في معركة منع الحبس في قضايا النشر.

وقررت اللجنة الإدارية المسماة اللجنة القضائية إجراء الانتخابات في مقر المؤسسات الصحفية وليس في دار النقابة، وخاض الصحفيون معركة طويلة لتتم الانتخابات في مقر نقابتهم وأن يتم توزيع الصحفيين على اللجان بالحروف الأبجدية وليس طبقا لمؤسساتهم، ونجحوا في عودة الانتخابات إلى دار النقابة، ولكن اللجنة المشرفة أصرت على أن يتم توزيع الصحفيين على لجان الانتخاب على أساس المؤسسات الصحفية، وكان الهدف واضحا هو محاسبة رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية على مدى نجاحهم أو فشلهم في دفع العاملين تحت رئاستهم من الصحفيين للتصويت لمرشحي السلطة والحزب الحاكم.

وبإسقاط القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ تعود النقابة إلى مجلسها وجمعيتها العمومية وتطبق قانونها ولوائحها التنفيذية، ولكن الدعوة لاجتماع اللجنة التي شكلها مجلس النقابة للإشراف على الانتخابات تضمنت إشارة إلى أن النقابة «طلبت من مجلس الدولة ترشيح عدد من السادة القضاة والمستشارين للإشراف على العملية الانتخابية بدءا من فتح باب الترشيح وحتى إعلان النتيجة»، وهو أمر بدا غريبا بالنسبة لي.

وخلال أول اجتماع للجنة يوم الثلاثاء قبل الماضي برز اتجاهان رئيسيان، الأول يطالب بأن يتولى القضاة العملية الانتخابية كاملة من البداية إلى النهاية، أي من تلقي طلبات الترشيح وحتى إعلان النتيجة، والثاني يقصر دور القضاة على يوم الانتخابات فيتولوا رئاسة لجان التصويت والفرز وإعلان النتائج، ولم أكن مع أي من الاتجاهين، فسقوط القانون ١٠٠ يعني أن تعود للنقابة ولايتها كاملة على انتخاباتها، وأن يتولى الصحفيون وحدهم إجراء انتخاباتهم كما فعلوا طوال عقود دون أن تشوبها شائبة، وذكّرت الزملاء كيف كانت الانتخابات قبل القانون ١٠٠ عرسا ديمقراطيا، ومناسبة يلتقي فيها الصحفيون من كافة الأجيال والمؤسسات والصحف ويتداولون في شؤونهم وشؤون وطنهم ويصدرون القرارات التي تتعلق بهم وبحرية الوطن من خلال جمعيتهم العمومية، واقترحت أن يقتصر دور القضاة – ما دام مجلس النقابة قد تورط في دعوتهم للإشراف على الانتخابات – على مراقبة عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج، ليقدموا بعد ذلك لجموع الصحفيين والرأي العام شهادة على مدى ديمقراطية وحرية انتخابات النقابة، وإذا لم يوافق القضاة على هذا الدور الرقابي المقترح فيمكن دعوة مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بدور الرقابة ولديها الخبرة والقدرة على ذلك، وأمام إصرار الأغلبية – خاصة أعضاء مجلس النقابة – على استدعاء القانون ١٠٠ بصورة أو أخرى وتولي قضاة إجراء انتخابات النقابة، بما يعنيه ذلك بوضوح من تشكيك في قدرة الجماعة الصحفية على إدارة الانتخابات بحرية ونزاهة وديمقراطية، لم أجد أمامي سبيلا إلا الانسحاب من الاجتماع ومن عضوية لجنة الإشراف على انتخابات نقابة الصحفيين، فلا أستطيع المشاركة في إعادة الحياة للقانون ١٠٠ من الباب الخلفي بعد أن سقط بحكم القضاء!!